أثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل:

دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 2007 -2017

The effect of foreign aid distributed to economic sectors on the economic growth of medium-income countries: Analytical and econometric study for the period 2007-2017

بن علال بلقاسم[1]*، بكريتي لخضر [2]، بركات مراد [3]

[1] المركز الجامعي البيض (الجزائر)، b.benallal@cu-elbayadh.dz

[2] المركز الجامعي البيض (الجزائر)، l.bakreti@cu-elbayadh.dz

[3] المركز الجامعي البيض (الجزائر)، m.barkat@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12/06 تاريخ القبول: 2021/01/20 تاريخ النشر: 2021/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل (الكاميرون، مصر، غانا، الفلبين، الهند، اندونيسيا) خلال الفترة 2007-2017، حيث بينت نتائج هذه الدراسة أن نمو هذه القطاعات لا يرتبط بالمساعدات الخارجية. هذه الدراسة بينت كذلك أن عدم قدرة المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية لهذه الدول على تفسير التغير في النمو الاقتصادي الكلي يعود إلى وجود عوامل أخرى مؤثرة على النمو الاقتصادي لهذه الدول.

كلمات مفتاحية: المساعدات الخارجية، القطاعات الاقتصادية، النمو الاقتصادي، الدول المتوسطة الدخل.

Abstract: This study aims to analyze and measure the impact of foreign aid distributed to economic sectors on the economic growth of middle-income countries (Cameroon, Egypt, Ghana, Philippines, India, Indonesia) during the period 2007-2017, where the results of this study have shown that the growth of these sectors does is not linked to foreign aid. This study also showed that the inability of foreign aid distributed to the economic sectors of these countries to explain the variation in overall economic growth is due to the presence of other factors that affect the economic growth of these countries.

Keywords: Foreign aid, economic sectors, economic growth, middle-income countries.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

أضحت المساعدات الخارجية في الوقت الراهن أحد المحددات التي تعتمد عليها الدول من مختلف مستويات الدخل في تمويل أنشطتها المختلفة، فالمساعدات والمنح المقدمة من الدول الميسرة والغنية إلى الدول ذات مستويات دخل متدنية تمثل لاقتصادياتها أهمية بالغة من حيث تنميتها وتطوير بنيتهافي شتى القطاعات الخدمية والإنتاجية، ولكن على الرغم من أن المساعدات الخارجية تعد مصدرا من مصادر تمويل برامج التنمية إلا أنها كانت في كثير من الأحيان ذات تكلفة كبيرة وعاقت مسيرة التنمية في بعض الدول النامية، فدور المساعدات الخارجية في الدول متوسطة الدخل (الأقل دخلا) لم يكن بنفس التأثير على القطاعات المختلفة وأيضا توزيع المساعدات كان مختلفا عليها حسب مشروطية المساعدات، حيث تناولت هذه الدراسة المساعدات الخارجية الموزعة في القطاعات وأثرها على النمو الاقتصادي وذلك في الدول المتوسطة الدخل في بعض القطاعات كقطاع الصناعة والزراعة والخدمات، وذلك خلال الفترة 2007-2017، ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال توزيع تلك المساعدات على القطاعات الخدمية والإنتاجية وإلى معرفة كذلك مدى كفاءة ذلك التوزيع على معدلات النمو لكل قطاع للدول محل الدراسة خلال الفترة المحددة. وعلى ضوء هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو أثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل خلال الفترة 2007 -2017؟** وينطوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التي سوف نعالجها في هذه الدراسة وهي كالتالي:

- ما هي أهم القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على المساعدات الخارجية؟
- ما مدى مساهمة هذه المساعدات الخارجية في نمو القطاعات الاقتصادية؟
- هل تؤثر هذه المساعدات الخارجية الموزعة على النمو الاقتصادي للدول المستقطبة لها؟

2. النظريات المفسرة لعلاقة المساعدات الخارجية بالنمو الاقتصادي:

1.2 مفهوم المساعدات الخارجية:

اختلف تعريف المساعدات الخارجية طبقا لعدد من العوامل والمعايير منها التعريف والدوافع، وتعددت الهيئات والدول المانحة وتعددت مصادر الحصول على المعلومات والبيانات،ففي الدول النامية يقتصر على المنح الاقتصادية الخالصة التي لا تحمل أي التزام بالوفاء، في حين أنه في الدول المتقدمة يتسع ليشمل المنح الاقتصادية العامة والخاصة وائتمان التصدير والمساعدات الفنية وبرامج التدريب ورؤوس الأموال أو إعادة جدولة المديونية أو المزايا الجمركية، ويخلق الحاجة لتعريف شامل للمعونة مشكلات أخري خاصة عند قياس الحجم والآثار، وقد تكون المساعدات اقتصادية أو سياسية ولذلك لم يتم الوقوف على تعريف محدد (عباس زعزوع، 2012). وقد عرفت لجنة مساعدات التنميةDAC (Assistance Committee Development) التابعة لمنظمة OECD على أنها المعونات التقنية والتدفقات المالية من الدول الغنية إلي الدول الفقيرة،والتي تساعد في تطوير الاقتصاد وتحقيق أهدافه الأساسية والمساعدة في رخاء المجتمع، ولابد أن يتحقق في هذه الموارد شروط أساسية منها أن تكون موجهه للتنمية وأن تكون من مصادر رئيسية وأن تحتوى على شروط إمتيازية أي أن عنصر المنحة فيها لا يقل عن 25% (Busher & Von, 1995) ويري كارول لانشستر أن هذه المساعدات يجب ألا تتضمن أي مساعدات عسكرية وألا توجه إلى القطاع الخاص بل إلى القطاع الحكومي (**عوض العجمي، 2011**).

ومن ذلك يمكننا تعريف المساعدات الاقتصادية على أنها "مساعدات عينية أو نقدية تحصل عليها الدول النامية من الدول المتقدمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك للمساعدة في سد عجز الموازنة وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية على أن يكون عنصر المنحة في هذه المساعدات 25% على الأقل".

2.2 أنواع المساعدات الخارجية:

تتعدد أنواع المساعدات الخارجية وفقا لعدة معايير تحكم تصنيفها، وتتنوع المساعدات الخارجية على أساس تلك المعايير إلى أنواع عديدة حسب طبيعتها ومصادرها على النحو التالي:

1.2.2 المساعدات الخارجية وفقاً لطبيعتها: تنقسم المساعدات الخارجية وفق هذا المعيار إلى الأنواع التالية:

- ✓ **المعونات النقدية:** وهي عبارة عن تحويل اعتمادات مالية على هيئة رؤوس أموال أجنبية تخصصها الدول المانحة للدول المستفيدة من المساعدات.
- ✓ **المعونات العينية:** وهي عبارة عن المساعدات السلعية المقدمة من الجهات المانحة للجهات المستقبلة لتلك المساعدات، تكون على هيئة معونات غذائية (الأقدم والأبرز) أو معونات فنية أو تكنولوجية.
- ✓ **المعونات الفنية:** هي التنمية والتقدم تجاه النمو الذاتي الذي لا يعتمد على معونة خارجية إنما يعتمد بدرجة كبيرة على اكتساب معرفة ومهارات جديدة.
- ✓ **المعونات غير المباشرة:** وتتضمن منح التعريفات الجمركية التفضيلية، أو الإعفاءات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى بعض صادراتها للدول النامية.

2.2.2 المساعدات الخارجية وفقاً لمصادرها: وتنقسم المعونات الخارجية حسب (Sahoo, 2016, pp. 10-11) إلى نوعين أساسيين طبقا لمعيار المصدر:

- ✓ **المعونات الثنائية:** وهي المعونات التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدول المتلقية للمعونة.
- ✓ **المعونات متعددة الأطراف:** على عكس المعونات الثنائية فإن المعونات متعددة الأطراف هي التدفقات الإمتيازية من الهيئات الرسمية متعددة الأطراف (كالمنظمات) أو عدة أقطار تعمل كمجموعة ومنها: صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي (WB)، منظمة التنمية الدولية (IDA).

وتشتمل هذه المنح والمعونات الخارجية أيضا على معونات منظمات التنمية الدولية، معونات بنوك التنمية الدولية معونات مؤسسات الأمم المتحدة للتنمية، معونات أعضاء الدول المصدرة للبترول (OPEC).

3.2 النظريات التي فسرت حاجة الدول النامية للتمويل الدولي:

تشير العديد من البحوث الاقتصادية إلى نماذج تنموية عديدة لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية لتمويل الخارجي وقد ذكرها (**رحيم محسن، 2016**) كالتالي:

1.3.2 نموذج (هارود-دومار): استهدف هذا النموذج بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال، أي على الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار أو فجوة الموارد المحلية وتجسد هذه الفجوة، النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي (كالقروض مثلا) اللازم توفيره تحقيقا لمعدل النمو المطلوب، أي أن رأس المال الأجنبي سيستخدم بجانب الادخارات المحلية لتغطية مستوى الاستثمار المطلوب، ويعد هذا النموذج من أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية.

2.3.2 نظرية (والت روستو): تم التركيز في هذه النظرية على ضرورة رفع معدل الاستثمار بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق ليصبح قادرا على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بمرحلة النمو الذاتي.

ومما يلاحظ على كلا النظريتين هارود—دومار ونظرية روستو، أنهما تفترضان وجود الشروط اللازمة للتنمية في البلدان النامية، والواقع عكس ذلك، يضاف إلى ذلك، أن العامل الخارجي أو العوامل الخارجية غير ملائمة، وهي خارج عن إرادة هذه البلدان، وذلك بحكم تبعية اقتصادياتها إلى النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة.

4.2 نظريات النمو الاقتصادي:

1.4.2 النظرية الكينزية: يري صاحب هذه النظرية(جون مينارد كينز) أن نمو الدخل القومي مرتبط بفكرة المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار المضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك. وتري هذه النظرية أنه يوجد ثلاث معدلات للنمو: معدل النمو الفعلي وهو معدل النمو المرغوب ويتحقق عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها، معدل النمو الطبيعي وهو أقصي معدل نمو يمكن أن يتحقق عند مستوي التوظف الكامل لكل عناصر الإنتاج ويجب أن يتحقق التعادل بين معدلات النمو الفعلي والمرغوب والطبيعي(**كبداني، 2013، الصفحات 128-132**).

2.4.2 النظرية الماركسية: ترتكز هذه النظرية علي عنصر هام لتحقيق النمو الاقتصادي وهو فائض قيمة العمل باعتبار أن هذا العنصر قادر على الإنتاج، وفائض قيمة العمل هو ناتج عن الفرق بين أجر العامل وقيمة إنتاجيته. ثم تطورت هذه النظرية بإدخال رأس المال الدولي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، وهذه النظرية كان لها السبق في تقسيم رأس المال إلى نوعين هما: رأس المال المادي ورأس المال البشري**(حمداني، 2009، صفحة 29)**

3.4.2 النظرية الحديثة: هذه النظرية ركزت على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة تزايد واستمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، حيث لكي يتحقق النمو في الدول النامية لابد من استخدام أدوات السياسة الاقتصادية استخداما جيدا من قبل هذه الدول سواء في مجال الزراعة والصناعة وباقي الأنشطة الاقتصادية، كما يطالب بمشاركة الدول المتقدمة والمنظمات العالمية في معالجة مشكلة الفقر في هذه الدول لكي يتحقق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة **(حمداني، 2009، صفحة 32)**.

4.4.2 نموذج (سولو): من الانتقادات التي وجهت لنموذج هارود-دومار هو عدم استقرار النمو المتوازن،ويعني هذا أن أي انحراف عن مسار معدل النمو المحدد سيؤدي إلى انحرافات طويلة الأجل عن المسار الصحيح.لذلك كان هدف سولو هو تقديم حل لهذه المشكلة حيث أدخل سولو نمط إنتاجي إضافي وهو المستوي التكنولوجي لمعدل النمو، وحاول سولو تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة وقام باختبار الفرضية التي تقول أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت **(Sahoo, 2016, p. 49)**.

3. الدراسات السابقة:

وضحت دراسة **(jones & arnd, 2015)** أن للمساعدات الاقتصادية الخارجية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، وعلى ضرورة تقييم مجموعة المخرجات منها والموارد التي تؤثر تأثيرا مباشرا علي النمو مثل عنصر العمل وعنصر رأس المال، ومؤشرات الضمان الاجتماعي مثل الفقر وعدد الوفيات من

الأطفال الرضع، والتركيز على الآثار التراكمية علي المدى البعيد للمساعدات على الدول النامية.حيث تم استخدام في هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى **OLS** وتقديرات **LIML** وطريقة المربعات الصغرى المرجحة المعكوسة **IPWLS**. وأوضح الباحثان أنه يجب الاستفادة من نمو الطبقات الفقيرة وبالتالي يجب التأكد من تأثير المساعدات على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل. أما دراسة **(Apppiah-konadu, Shitsi, Abokyi, & Twerefou, 2016)** اعتمدت على بيانات سلسلة زمنية لفترة ممتدة من 1972 إلى 2012على دولة غانا، وذلك لاختبار فرضية ما إذا كانت المساعدات الخارجية تساهم في تعزيز النمو في البلدان النامية أم لا، وقد أظهرت النتائج أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرين (المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي) في دولة غانا وتم تأكيده عن طريق نموذج تصحيح الخطأ والذي أظهر أنه يمكن حدوث توازن في الأجل الطويل بصورة معتدلة، وتم استنتاج أن كلا من عنصر العمل ورأس المال والإنفاق الحكومي لهم تأثير إيجابي علي النمو في غانا، في حين أن المساعدات الخارجية تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. من جهة أخرى توصلت دراسة **(Lunn & Booth, 2016)** إلى أن الهدف المرجو تحقيقه بالنسبة للبلدان المانحة للمساعدات الخارجية هو المساهمة بنسبة 0.7% من دخلها القومي الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي)، واعتمد الهدف بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1970 والالتزام بتحقيق هذا الهدف يعتبره المجتمع الدولي بمثابة مؤشراً على كرم سياسات الدول المانحة للمساعدات. في عام 2013 حققت الحكومة البريطانية لأول مرة هذا الهدف، حيث ساهمت بنسبة 0.7% من الدخل القومي الإجمالي لها في المساعدات الإنمائية، وهناك بعض الهيئات والدول التي تعارض الإنفاق الثابت على المساعدات الخارجية. وحللت دراسة **(Abeid, Jian, & Kossele, 2016)** تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في تنزانيا خلال الفترة ما بين 1992-2014، وتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ لقياس الأثر القصير والطويل المدى لعلاقة المساعدات الخارجية بالنمو الاقتصادي، وأيضا تم استخدام اختبار التكامل المشترك لتوضيح العلاقة بين المساعدات الأجنبية والنمو الاقتصادي في تنزانيا. وأظهرت النتائج وجود علاقة على المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة في النموذج وهذا بخلاف المدى القصير. كما حاولت

دراسة (Hussain, Khan, Khan, Khalid, Kiran, & Hussain, 2017) إيجاد العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمساعدات الخارجية والادخار المحلي والديون الخارجية في باكستان، واستخدمت هذه الدراسة نموذج تصحيح الخطأ ونموذج ARDL لتوضيح العلاقة القصيرة والطويلة الأجل. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، في حين وجود علاقة موجبة علي المدى القصير. كما أوجدت الدراسة علاقة سلبية طويلة الأجل بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي وعلاقة موجبة على الأجل القصير، وكذلك علاقة سلبية بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي سواء على الأجل القصير أو الأجل الطويل في باكستان.

4. تحليل أداء نمو القطاعات الاقتصادية في ظل تدفق المساعدات الخارجية:

باعتبار أن المساعدات الخارجية الاقتصادية توزع بصورة أساسية للدول النامية التي منها الدول متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا)، والتي تعرف على أنها مجموعة الدول التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الدخل القومي ما بين4036 دولار إلى 12475 دولار سنويا مثل: الكاميرون، مصر، غانا، الفلبين، الهند، اندونيسيا،وذلك على ثلاثة قطاعات هي:

- ✓ **قطاع الصـــناعة:** الذي يشـــمل بيانات للمساعدات المقدمة لقطاع البنية التحتية الاقتصادية الذي يتكون من قطـــاع النقل والتخزين وقطاع الاتصـــالات وقطاع الخدمات المالية والبنكية وقطاع الاستثمارات وقطاع الطاقة.
- ✓ **قطاع الزراعة:** وهو من قطاعات الإنتاج.
- ✓ **قطاع الخدمات:** والذي يشـــمل قطاع التعليم وقطاع التجارة وقطاع الســـياحة وقطاع النقل والمواصلات.

ســـنقوم في هذا الجزء بتحليل واقع اتجاه المساعدات الخارجية للقطاعات الاقتصادية المذكورة سابقا مع مقارنة معدلات نموها في دول عينة الدراسة كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول 1: قيمة المساعدات الخارجية المقدمة لقطاع الصناعة (البنية التحتية الاقتصادية، الطاقة، الصناعة والتعدين والبناء) بالمليون دولار أمريكي (2017/2007).

السنة	قيمة التوزيع ومعدل النمو	PHI	IND	EGP	INDS	GAN	CMR
2007	قيمة التوزيع	217.29	1399.4	581.91	919.06	274.72	27.91
	%معدل النمو	5.8	8.0	6.5	4.7	6.1	3.2
2008	قيمة التوزيع	236.29	3248.7	1013.5	473.79	154.81	26.73
	%معدل النمو	4.8	4.0	6.7	3.7	5.1	2.4
2009	قيمة التوزيع	1654.5	1654.5	116.17	1170.7	273.57	54.46
	%معدل النمو	-1.9	8.8	4.3	3.6	4.5	-0.4
2010	قيمة التوزيع	73.01	2885.3	1680.2	1017.3	181.57	4.78
	%معدل النمو	11.6	7.9	3.9	4.9	6.9	-1.2
2011	قيمة التوزيع	845.1	3780	148.6	919.13	184.7	159
	%معدل النمو	1.9	3.6	0.5	6.3	41.6	3.4
2012	قيمة التوزيع	445	4230	1083	220.52	481.4	316.3
	%معدل النمو	7.3	3.3	0.5	5.3	11.0	5.1
2013	قيمة التوزيع	834	4223	196.5	622.69	106.6	11.77
	%معدل النمو	9.2	3.8	1.0	4.3	6.6	6.9
2014	قيمة التوزيع	75.83	5803	440.5	507.36	132.5	113.3
	%معدل النمو	7.8	7.0	2.2	4.2	1.1	7.5
2015	قيمة التوزيع	2578	2021	643	3599.4	148.0	59.77
	%معدل النمو	6.4	9.6	1.7	3.0	1.1	9.6
2016	قيمة التوزيع	207.3	3882	1628	220.55	1124	130.8
	%معدل النمو	8.1	7.7	0.8	3.8	4.3	3.6
2017	قيمة التوزيع	230.8	4603	757.6	2374.5	204.2	73.57
	%معدل النمو	7.1	5.9	2.1	4.1	15.7	1.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبيانات مؤشرات التنمية للبنك الدولي.

نلاحظ في الجدول السابق أن أكبر الدول من حيث مجموع المساعدات المتلقية كانت للهند بمجموع 37734.07 مليون دولار أمريكي ثم لغانا بمجموع 3266.44 دولار أمريكي وللفلبين

بمجموع 7398.6 دولار أمريكي ولمصر بمجموع 8290.33 دولار أمريكي ولاندونيسيا بمجموع 12045.11 دولار أمريكي، وأقلها كانت للكاميرون بمجموع 978.58 مليون دولار أمريكي. ويعتبر عام 2015 من أكثر الأعوام التي تلقت فيها الدول الستة لهذه المساعدات بمجموع 9050.41 دولار أمريكي مقارنة بعام 2007 الذي بلغت مجموعها بـــ3420.33 دولار أمريكي أي زيادة بنسبة 62 %. خلال سنة 2008 حدثت زيادة في حجم هذه المساعدات لكل من مصر والفلبين والهند مع تسجيل ارتفاع في معدلات النمو لقطاع الصناعة بمصر بنسبة 0.2 % مقارنة بسنة 2007، وانخفاض في معدلات النمو لقطاع الصناعة لكل من الهند والفليبين بنسبة 4 % و1 % على الترتيب. وانخفضت هذه المساعدات في كل من الكاميرون وإندونيسيا وغانا وصاحبها كذلك انخفاض في معدلات النمو 0.8% و1% و1% على الترتيب، ويتضح أن عام 2008 حقق معدلات نمو منخفضة بالنسبة إلى معظم الدول مقارنة بالعام السابق له باستثناء مصر. وعلى النقيض تماما في الفترة التالية من 2008 إلى 2009 يتضح أن فيه زيادة في هذه المساعدات المقدمة إلى الكاميرون وإندونيسيا وغانا، والتي علي الرغم من هذه الزيادة إلا أنه قل معدل نمو قطاع الصناعة بجميع هذه الدول عن العام السابق وبالأخص الكاميرون التي كان معدل النمو لقطاع الصناعة فيها -0.4% عام 2009، في حين سجل ارتفاع قيمة المساعدات المقدمة للفلبين في السنوات 2009، 2011، 2013، 2015 و2017 مقارنة بالسنوات التي أعقبتها، قابلها تقلب بين الارتفاع والانخفاض في معدلات نمو في القطاع الصناعي، أما بالنسبة للهند فقد سجل ارتفاع المساعدات المقدمة خلال السنوات 2008، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2016 و2017 مقارنة بالسنوات التي أعقبتها، في حين سجل تقلب بين الانخفاض والارتفاع في نمو قطاع الصناعة خلال هذه السنوات، نفس الشيء بالنسبة لمصر رغم ارتفاع قيمة المساعدات المقدمة لقطاع الصناعة في السنوات 2008، 2009، 2010، 2012، 2014 و2016 مقارنة بالسنوات التي قبلها إلا أن نمو قطاع الصناعة يميل بين الارتفاع والانخفاض وعدم الثبات أو الزيادة في اتجاه موجب، وهو الأمر نفسه لبقية الدول محل الدراسة في اندونيسيا وغانا والكاميرون.

الجدول 2: قيمة المساعدات الخارجية المقدمة لقطاع الزراعة (من قطاعات الإنتاج) بالمليون دوار أمريكي (2017/2007).

السنة	قيمة التوزيع ومعدل النمو	PHI	IND	EGP	INDS	GAN	CMR
2007	قيمة التوزيع	125.2	445.8	58.91	84.19	256.2	18.3
	%معدل النمو	4.7	5.5	3.7	3.5	-1.7	4.5
2008	قيمة التوزيع	28.1	221	65.53	289.1	205.8	2.16
	%معدل النمو	3.2	-0.2	3.3	4.8	7.4	3.9
2009	قيمة التوزيع	190.7	64.91	76.83	98.33	80.79	3.68
	%معدل النمو	-0.7	-0.9	3.2	4	7.2	0.8
2010	قيمة التوزيع	53.6	57.15	133.0	145.6	89.45	3.09
	%معدل النمو	-0.2	8.8	3.5	3	5.3	5.7
2011	قيمة التوزيع	60.35	289.1	50.9	55.26	55.18	4.21
	%معدل النمو	2.6	6.4	2.7	3.9	0.8	2.6
2012	قيمة التوزيع	421.6	175.3	59.21	56.9	108.2	0.05
	%معدل النمو	2.8	1.5	2.9	4.6	2.3	1.7
2013	قيمة التوزيع	34.38	44.01	22.13	95	67.25	0.09
	%معدل النمو	1.1	5.6	3	4.2	5.7	7
2014	قيمة التوزيع	24.48	142	183	92.69	131.2	0.27
	%معدل النمو	1.7	-0.2	3	4.2	0.9	6.2
2015	قيمة التوزيع	67.86	329.7	108.3	25.3	99.95	0.14
	%معدل النمو	0.1	0.6	3.1	3.8	2.3	5.3
2016	قيمة التوزيع	17.33	76.03	5.39	63.35	188.8	0.37
	%معدل النمو	-1.2	6.3	3.1	3.4	2.9	5
2017	قيمة التوزيع	59.42	544.0	5.97	728.1	103.1	3.53
	%معدل النمو	4	5	3.2	3.9	6.1	3.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبيانات مؤشرات التنمية للبنك الدولي.

بناءا على الجدول رقم 2 أعلاه وخلال إحدى عشر سنة محل الدراسة (2007-2017) نجد أن أكبر الدول من حيث إجمالي حجم المساعدات المخصصة لقطاع الزراعة هي الهند بمجموع

2389.26 مليون دولار أمريكي، وأقل الدول من حيث إجمالي حجم المساعدات هي الكاميرون بمجموع 28.93 مليون دولار أمريكي، ونجد أن ثاني أكبر الدول بعد الهند هي اندونيسيا بمجموع 1734.02مليون دولار أمريكي تليها غانا بأجمالي مساعدات 1386.27مليون دولار أمريكي، ثم الفلبين بإجمالي1083.07مليون دولار أمريكي ثم مصر بـــ769.31مليون دولار أمريكي وأخيرا الكاميرون بإجمالي أقل. بالنسبة للفلبين فإن قيمة المساعدات المقدمة في قطاع الزراعة عرفت زيادة خلال السنوات 2009، 2011، 2012، 2015 و2017 مقارنة بالسنوات التي أعقبتها، في حين أن نمو قطاع الزراعة عرف تقلب بين الزيادة والانخفاض رغم زيادة قيمة المساعدات المقدمة خلال السنوات المذكورة، وفي الهند أيضا سجل ارتفاع قيمة المساعدات المقدمة في قطاع الزراعة خلال السنوات 2011، 2014، 2015 و2017 مقارنة بالسنوات التي قبلها، إلا أن معدل نمو قطاع الزراعة خلال هذه السنوات عرف تقلب بين الارتفاع والانخفاض، الأمر نفسه في السنوات الأخرى التي سجل فيها انخفاض قيمة المساعدات الموزعة في قطاع الزراعة، إلا أن نمو القطاع عرف تقلبا أيضا، نفس الأمر بالنسبة لمصر رغم ارتفاع قيمة المساعدات المقدمة لقطاع الزراعة خلال السنوات 2008، 2009، 2010، 2012، 2014، 2015 و2017، مقارنة بالسنوات التي قبلها، إلا أن معدل نمو قطاع الزراعة خلال هذه السنوات عرف تقلبا بين الزيادة والانخفاض وحتى في الحالة التي تخفض فيها قيمة المساعدات في بقية السنوات، نفس الأمر في بقية الدول اندونيسيا وغانا والكاميرون.

الجدول 3: قيمة المساعدات الخارجية المقدمة لقطاع الخدمات (قطاع التعليم وقطاع التجارة وقطاع السياحة وقطاع النقل والمواصلات) بالمليون دوار أمريكي (2017/2007)

السنة	قيمة التوزيع ومعدل النمو	PHI	IND	EGP	INDS	GAN	CMR
2007	قيمة التوزيع	300.1	706.2	546.8	481.4	633	177.1
	%معدل النمو	7.6	7.8	13.8	9.0	7.7	5.8
2008	قيمة التوزيع	332.6	2413.5	463.9	1115.5	363.4	167.7
	%معدل النمو	4.0	6.5	7.2	8.7	8.0	7.4
2009	قيمة التوزيع	832.3	1362.4	233.9	1453.5	276.6	172.5
	%معدل النمو	3.4	8.7	4.1	5.8	5.6	3.6

2010	قيمة التوزيع	174.4	2704.3	396.4	569.9	266	118.9
	%معدل النمو	7.2	7.8	5.5	8.4	9.8	5.4
2011	قيمة التوزيع	972.4	1111.9	244	427.6	154	253.9
	%معدل النمو	4.9	5.9	2.5	8.4	9.4	4.3
2012	قيمة التوزيع	969.7	1980.3	969.7	424	280.8	155.4
	%معدل النمو	7.1	8.3	2.8	6.8	12.1	4.7
2013	قيمة التوزيع	911.9	3444.1	137.9	731.9	280.8	113.9
	%معدل النمو	7.0	7.7	3.2	6.4	10.0	4.4
2014	قيمة التوزيع	206.2	2728.8	688.3	727.6	212.4	129
	%معدل النمو	6.0	9.8	3.6	6.0	5.4	4.8
2015	قيمة التوزيع	2721	847.9	266.4	920.7	166.2	171.3
	%معدل النمو	6.9	9.4	5.0	5.5	3.0	3.4
2016	قيمة التوزيع	275.1	2989.5	331.9	246.2	433	222.7
	%معدل النمو	7.5	8.4	3.2	5.7	2.8	4.9
2017	قيمة التوزيع	337.5	4290.4	337.5	2690.5	227.2	203.9
	%معدل النمو	6.8	8.1	4.6	5.7	3.3	4.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبيانات مؤشرات التنمية للبنك الدولي.

يوضح الجدول رقم 3 أنه خلال فترة الدراسة (2007-2017) نجد أن أكبر الدول من حيث إجمالي حجم المساعدات المخصصة لقطاع الخدمات هي الهند بمجموع 24579.3 مليون دولار أمريكي، وأقل الدول من حيث إجمالي حجم المساعدات هي الكاميرون بمجموع 1886.3 مليون دولار أمريكي، ونجد أن ثاني أكبر الدول بعد الهند هي اندونيسيا بمجموع 9788.8 مليون دولار أمريكي، تليها الفلبين بأجمالي مساعدات 8033.2 مليون دولار أمريكي ثم مصر بإجمالي 4616.7 مليون دولار أمريكي، ثم غانا بـــ3293.4 مليون دولار أمريكي. خلال السنوات 2008، 2009، 2011، 2015 و2017 سجل ارتفاع قيمة المساعدات المقدمة لقطاع الخدمات في الفلبين مقارنة بالسنوات التي قبلها إلا أن معدلات نمو هذا القطاع خلال هذه السنوات عرفت انخفاضا وارتفاع من سنة إلى أخرى، وعدم ثبات معدل النمو أو اتجاهه إلى التزايد مع زيادة المساعدات، نفس الأمر بالنسبة للهند رغم

ارتفاع قيمة المساعدات المقدمة لقطاع الخدمات خلال السنوات 2008، 2010، 2012، 2013، 2016 و2017، إلا أن معدلات نمو القطاع كانت في تقلب حتى في حالة انخفاض قيمة المساعدات خلال السنوات الأخرى، الأمر نفسه بالنسبة لمصر واندونيسيا وغانا والكاميرون التي عرفت تقلب في نمو قطاع الخدمات رغم زيادة قيمة المساعدات المقدمة لقطاع الخدمات في بعض السنوات مقارنة بالسنوات التي قبلها.

بعد تحليلنا للجداول المذكورة أعلاه اتضح أن قيمة المساعدات الخارجية المقدمة لكل من قطاع الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات رغم ارتفاعها في بعض السنوات وانخفاضها في أخرى، ليس لها تأثير واضح وثابت على نمو هذه القطاعات بالنسبة للدول متوسطة الدخل (الأقل دخلا) التي هي محل هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى 2017، مما يدل على أن هذه القطاعات المدروسة في هذه الدول تعتمد على موارد ومصادر أخرى في نموها أو انخفاضها وعدم وجود أي تأثير سواء إيجابي أو سلبي على هذه القطاعات، وعليه سنحاول خلال الدراسة القياسية معرفة طبيعة أثر المساعدات المقدمة لهذه القطاعات على الناتج المحلي الإجمالي المعبر عنه كمؤشر للنمو الكلي.

5. قياس أثر المساعدات المتدفقة للقطاعات على النمو الاقتصادي:

1.5 منهجية الدراسة القياسية المتبعة في الدراسة:

قصد معرفة طبيعة أثر المساعدات الخارجية الموزعة في القطاعات الثلاث (الصناعة، الزراعة والخدمات) على النمو الاقتصادي للدول: الكاميرون، مصر، غانا، الفلبين، الهند، اندونيسيا، ومعرفة ما هي القطاعات التي تلقت هذه المساعدات وأثرت بشكل أكبر على النمو الاقتصادي في هذه الدول الستة محل الدراسة، سنستخدم بعض الطرق وتقنيات القياس الاقتصادي، وذلك من خلال بناء نموذج يتم تطبيقه على كل دولة باستخدام البيانات السنوية للمساعدات الخارجية في القطاعات المختلفة الثلاثة كمتغيرات مستقلة، وسيتم التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي لهذه الدول خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2017 (قاعدة البيانات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبيانات مؤشرات التنمية للبنك الدولي). وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية

لصياغة نموذج الانحدار المتعدد، ويتم بموجب هذه الطريقة التوصل إلى الخط المستقيم أو المنحنى الذي يمر بجميع النقاط التي تمثـــل المشاهدات بحيث يكون مربع انحرافات الخط عند المشاهدات أو النقاط أقل ما يمكن، بمعنى أن يكون الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية أقل ما يمكن(**الصفاوي، 2009، صفحة 16**). كذلك سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وكانت فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد كالتالي:

- ✓ وجود علاقة خطية بين كل متغير مستقل والمتغير التابع.
- ✓ الأخطاء المعيارية تتوزع بمتوسط حسابي مساوي للصفر.
- ✓ الأخطاء المعيارية لها تباين ثابت.
- ✓ الأخطاء المعيارية تتبع التوزيع الطبيعي.
- ✓ عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.
- ✓ عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

2.5 النموذج المستخدم في الدراسة والمتغيرات المستعملة.

تم وضع نموذج الدراسة كما يلي:

$$Ln\ GDP = \beta_0 + \beta_1\ Ln\ AIDSER + \beta_2\ Ln\ AIDAGR + \beta_3\ Ln\ AIDINDS + e$$

حيث:

GDP:يمثل المتغير التـــابـــع وهـــــو الناتج المـــحلي الإجـــــمالـــــي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

AIDSER :المساعدات الخارجية المقدمة لقطاع الخدمات.

AIDAGR : المساعدات الخارجية المقدمة لقطاع الزراعة.

AIDINDS : المساعدات الخارجية المقدمة لقطاع الصناعة.

e، **Ln**، β_0، B_{1-3}:تـــــــــمثل على الترتيب الأخـــــــــطاء العشوائية، اللوغاريتم، الـــــحد الـــــثابـــت ومعامـــــلات الانـــــحدار الجزئية.

تم تطبيق هذا النموذج المستوحى من العديد من الدراسات السابقة، ويكمن الاختلاف مقارنة بالدراسات السابقة في تفصيل المساعدات المقدمة حسب القطاعات المتلقية (قطاع الصناعة، قطاع الزراعة وقطاع الخدمات) والمقدرة بالمليون دولار أمريكي، واستخدامها كمتغيرات مستقلة من أجل التعمق أكثر في معرفة أي قطاع المتلقي لهذه المساعدات والأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة كل دولة على حدى، وهذا باستخدام البيانات السابقة للمساعدات الخارجية والبيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) المقدرة بالمليار دولار أمريكي والمستخدمة كمؤشر للنمو.

3.5 عرض نتائج التقدير مع التحليل:

بعد تقدير النموذج تم التوصل للنتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول 4: ملخص لنتائج الدراسة القياسية.

R	R2	Prob	T	Unstandardized Coefficients		Model	Countries
				B0	β1 -3		
0.28	0.49	B0 -0.0540 B1 -0.3149 B2 -0.3941 B3 -0.2945	B0 -2.31 B1 -1.08 B2 -0.90 B3 -1.13	888.3	0.1340 0.1314 0.82	-INDS - SERV -AGR	الهند
0.24	0.46	0.0004 0.9456 0.5801 0.0523	B0-6.29 B1 --0.7 B2-0.58 B3 --2.33	28.60	-0.0094 0.0162 -0.537	-INDS - SERV -AGR	الكاميرون
-0.34	0.06	0.2222 0.72 0.62 0.65	B0 -1.34 B1--0.36 B2 -0.51 B3--0.45	263.2	-0.205 0.30 -0.695	-INDS - SERV -AGR	الفلبين
-0.27	0.10	0.0016 0.3423 0.4620 0.9801	B0-5.003 B1-1.01 B2 --0.77 B3--0.02	54.6	0.01 -0.05 -3.75	-INDS - SERV -AGR	غانا
-0.36	0.23	0.0004 0.5355 0.558 0.4463	B0-6.20 B1-0.64 B2 --0.70 B3-0.80	786.2	0.05 -0.18 0.66	-INDS - SERV -AGR	اندونيسا

مصر	-INDS - SERV -AGR	0.02 -0.02 0.1	233.9	B0-3.93 B1-0.42 B2--0.24 B3-0.26	0.0057 0.68 0.81 0.80	0.03	-0.38

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

أما معادلات الانحدار المقدرة لكل دولة في كالتالي:

- الهند:

$$GDP = 888.387 + 0.13408*INDS + 0.1314*SERV + 0.8219*AGR$$

$$N= 11,\ F = 2.30 \quad PROB = 0.16,\ DW= 1.00$$

- الكاميرون:

$$GDP = 28.60 - 0.00097*INDS + 0.0162*SERV - 0.537*AGR$$

$$N= 11,\ F = 2.06 \quad PROB = 0.19,\ DW= 1.001$$

- الفيليبين:

$$GDP = 363.206 + 0.309*SERV - 0.697*AGR - 0.2053*INDS$$

$$N= 11,\ F = 0.15 \quad PROB = 0.92,\ DW= 2.10$$

- غانا:

$$GDP = 54.0638 + 0.0169*INDS - 0.052*SERV - 3.652*AGR$$

$$N= 11,\ F = 0.82 \quad PROB = 0.51,\ DW= 0.92$$

- اندونيسيا:

$$GDP = 786.200 + 0.0576*INDS - 0.1868*SERV + 0.6606*AGR$$

$$N= 11,\ F = 0.15 \quad PROB = 0.92,\ DW= 2.10$$

- مصر:

$$GDP = 233.899 + 0.02069*INDS - 0.02895*SERV + 0.1295*AGRI$$

$$N= 11,\ F = 0.07 \quad PROB = 0.97,\ DW= 0.30$$

من خلال النتائج المتوصل إليها والموضحة أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل التحديد في النموذج المطبق في كل من دولة الهند يساوي 0.49، الكاميرون 0.46، الفلبين يساوي 0.06، غانا يساوي 0.10،

اندونيسيا 0.23 ومصر 0.03، وهي نسب ضعيفة جدا وتدل على عدم قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع. من جهة أخرى القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر لكل من هذه الدول تساوي على التوالي: 0.16، 0.19، 0.92، 0.51، 0.92 و0.30 وهي قيم أقل من مستوى المعنوية المقدر بـــ 0.05، الأمر الذي يوضح أن النموذج ليس له دلالة إحصائية في كل دولة. وإضافة إلى ما سبق نلاحظ حسب النتائج الموضحة في الجدول أن القيم الاحتمالية لكل المعاملات في مختلف الدول هي قيم أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن هذه المعاملات ليس لها دلالة إحصائية ولا يوجد أي تأثير للمتغيرات المستقلة الممثلة في المساعدات الخارجية المقدمة في القطاعات الثلاثة المذكورة على الناتج المحلي الإجمالي المعبر عنه كمؤشر للنمو الاقتصادي. هذه النتائج يوضح أيضا أنه هناك متغيرات أخرى مستقلة يمكن أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي لم يتم إدراجها في النموذج وهذا ما يعبر عنه بالخطأ العشوائي. في الأخير هذه النتائج تدل على ما تم تحليله في الجداول السابق المتعلقة بمقارنة نمو القطاعات الثلاثة مع المساعدات الخارجية الموزعة عليها، أي ليس لهذه المساعدات تأثير واضح على نمو هذه القطاعات والنمو الاقتصادي بصفة عامة في هذه الدول.

6. الخاتمة:

يتضح من هذه الدراسة في شقها النظري إلى أن المساعدات الخارجية المقدمة في القطاعات الثلاثة (الصناعة والزراعة والخدمات) لها دور في تحفيز النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل من خلال برامج دعم البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية والتعليم والصحة وتوفير الغذاء. وعلى الرغم من أهمية ذلك إلا أن الدراسات السابقة أثبتت أنه لا توجد علاقة بين المساعدات الخارجية الموزعة في هذه القطاعات والنمو الاقتصادي لهذه الدول نظرا للفساد وانعدام الشفافية في استغلالها، كما أن الجهات المانحة ما زالت تربط بين مصالحها السياسية والإستراتيجية والثقافية والأيديولوجية وعملية منح هذا النوع المساعدات للدول الأقل دخلا وغالبا ما تعمل هذه المصالح ضد الأهداف التنموية ولإفساد نتائج المشروعات. وتم التوصل من خلال هذه الدراسة في شقها التطبيقي إلى أن قدرة المتغيرات المفسرة ضعيفة في تفسير التغير الذي يحدث في المتغير التابع،وبالتالي فإن مشروطية المساعدات الخارجية في هذه القطاعات لا تخدم أهداف

وخطط التنمية للدول المتلقية لها وهذا نظرا لأن معظم المساعدات تنفق في غير الأوجه المخصصة لها، وبالتالي فلابد من إتباع سياسة رشيدة ووجود رقابة من الدول المانحة وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة. ولكي تتحقق الأهداف المرجوة من المساعدات الخارجية ينبغي أن تتسم الدول بالقوة المؤسسية التجارية والنقدية والمالية والفنية، كما أن الدراسة أوضحت أنه ليس بالضرورة عند زيادة المساعدات يرتفع معدل النمو الإجمالي وهو ما تم استنتاجه في العديد من الدول محل الدراسة في الفترة المدروسة. وأوضحت الدراسة كذلك أن الناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنه كمؤشر للنمو الاقتصادي يتأثر بعوامل أخرى مختلفة على غرار النمو السكاني (الوفيات والازدياد) والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تراكمات رأس المال والموارد الطبيعية، وغيرها من العوامل التي تعتبر مصدرا للنمو الاقتصادي حسب ظروف واقتصاد كل دولة محل الدراسة على خلاف عوامل المساعدات الخارجية المقدمة للقطاعات الاقتصادية التي لم تظهر أي تأثير، حيث أن الدراسة استنتجت أن مشروطية المساعدات لا تؤثر على معدل النمو الاقتصادي وذلك بسبب وجود عوامل أخري ظهرت في الخطأ العشوائي للدراسة القياسية

1.6 التوصيات:

1- يمكن أن يتم تفعيل دور المساعدات الخارجية في إطلاق عملية تراكم رأس المال وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة دخل الأسرة وذلك من خلال منهج تنموي يتضمن 03 قنوات تنموية:

- ✓ تخصيص جزء من المساعدات لتغطية التكلفة المعيشية للأسر الفقيرة في حالات الطوارئ مثل المساعدات الغذائية.
- ✓ النصيب الأكبر من المساعدات يجب أن يمول به عجز الموازنات للدول المتلقية لتمويل الاستثمارات العامة.
- ✓ توجيه بعض برامج المساعدات تجاه الشركات الخاصة من خلال برامج التمويل والتحسينات الزراعية.

2- يجب تركيز الجهات المانحة على كل من كمية ونوعية المساعدات الخارجية لأنه في ظل الظروف القائمة من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية.

3- مكافحة الفســـاد والسياسات والمؤسسات الضعيفة في البلدان المتلقية حتى يتم تحقيق فاعلية لبرامج المساعدات.

4- القدرة على فرض شـــروط وقيود في الاســـتخدام الأمثل للمساعدات الخارجية من طرف الدول المانحة، وفي حالة مخالفة هذه الشروط يتم توقيف المساعدات الخارجية من طرف المانحين مستقبلا.

5- القيام بعمليات الإصلاح الاقتصادي في محاولة لتحسين العلاقة بين الالتزامات الخارجية والمتغيرات الاقتصادية المحلية باتجاه تخفيض الأعباء الملقاة على كاهل الدول المتلقية وتجنب وقوعه في أزمات مالية.

6- تنظيم إرشـــادات ومبادئ توجيه لإدارة المســـاعدات الاقتصـــادية ويجب صياغة آليات لتمكين السلطات المنتخبة من الحكم والرقابة على المساعدات.

7- الاعتماد على نهج أكثر شمولا وتشاركيه في عملية صنع القرار، ضرورة تطوير البلدان المتلقية وعمل ثروات حقيقية في التعليم والبحث العلمي والاقتصـــاد لكي نحصل على موارد أكثر مما تقدمه المعونات الخارجية.

8- يجب مضاعفة الإنتاج حيث أنه بذلك يمكن تحقيق موارد تعادل 03 مرات ما يحصل عليه الاقتصاد من المساعدات الخارجية.

9- يجب أن يتوجه القائمون على أمر هذه الدول بسياسات إصلاحية حقيقية وحدوث نمو حقيقي من خلال خطط واقعية بدلا من الاعتماد على المساعدات الخارجية.

10- لابد من محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي،لتتحقق السرعة في النمو.

7. قائمة المراجع:

الأطروحات:

- حمداني، م (2009)، *"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات العصر والمستقبل دراسة حالة الجزائر"* ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتيسير، جامعة الجزائر.

- كبداني ،س.أ (2013)، *"أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"* ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتيسير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر.

-Sahoo, K (2016), *"Foreign aid and economic development: Empirical evidence from select South Asian economies"*, Department of Humanities and Social Sciences, Doctoral thesis, India.

المقالات:

- زعزوع عباس، ز (2012)، *"دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي"* ، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، القاهرة.

- عوض العجمي، م.س (2011)، *"المساعدات الاقتصادية أداه من أدوات السياسة الخارجية الكويتية في الفترة ما بين 1980-2010"* ، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الكويت.

- Abeid, A.R, Jian, Z.H, Kossele, T.P.Y (2016), *"Impact of foreign aid on Tanzania economic growth: Time series approach"*, Academy of Social Science Journal, Vol 1: 6, 2016.

- Apppiah-konadu, P, Shitsi, F.J, Abokyi, E and Twerefou, D.K (2016), *"The effect of foreign aid on economic growth in Ghana"*, African Journal of Economic Review, Volume IV, Issue 2, July 2016.

- Busher, M and Von, M.H (1995), *"Development aid between cultural encounter and general conditions of economic policy"*, Economics.

- Hussain, I, Khan, Z , Khan, M.I, Khalid, S, Kiran, A and Hussain, T (2017), *"Long run and short runrelationship among gross domestic saving,net bilateral foreign aid , external deptand economic growth in Pakistan"*, Dynamics of Economics, Vol 1, N°1, 1-7.

-Jones, S and Arnd, C (2015), *"Assessing foreign aids long-run contribution to growth and development*", Science Direct, University of Copenhagen, Denmark and UNU- WIDER, Helsinki, Finland.

-Jon, L and Lorna, B (2016), *"The 7% aid target"*, House of commons library, Paris France, June 2016.

المداخلات:

- صفاء يونس الصفاوي، ص.ي(2009)،*"استخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية للتخلص من تعدد العلاقة الخطية"* ، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات والإحصاء والمعلوماتية، جامعة الموصل، العراق، 6-7 ديسمبر 2009.

مواقع الانترنيت:

- رحيم محسن، ض (2016)، *"التمويل الدولي والمعوقات في القطاع المصرفي العراقي أسباب ومعالجات"*، الحوار المتمدن، العدد 5041، العراق، على الرابط التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=500368&r=0(22/09/2019

- قاعدة البيانات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: http://www.oecd.org/

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية للبنك الدولي: https://data.albankaldawli.org

6. ملاحق:

الكامرون

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 12/22/19 Time: 23:24
Sample: 2007 2017
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.60741	4.547794	5.290393	0.0004
INDS	-0.000974	0.013780	-0.070651	0.9456
AGR	-0.537924	0.230036	-2.338434	0.0520
SERV	0.016287	0.028079	0.580050	0.5801

R-squared	0.469188	Mean dependent var	29.55726
Adjusted R-squared	0.241697	S.D. dependent var	4.035883
S.E. of regression	3.514471	Akaike info criterion	5.629943
Sum squared resid	86.46055	Schwarz criterion	5.771632
Log likelihood	-26.94819	Hannan-Quinn criter.	5.535737
F-statistic	2.062447	Durbin-Watson stat	1.003351
Prob(F-statistic)	0.193806		

الهند

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 12/22/19 Time: 22:58
Sample: 2007 2017
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	888.3871	384.2715	2.311874	0.0540
INDS	0.134087	0.123865	1.082524	0.3149
AGR	0.821986	0.725533	1.132955	0.2845
SERV	0.131425	0.145720	0.901899	0.3971

R-squared	0.497252	Mean dependent var	1820.567
Adjusted R-squared	0.291788	S.D. dependent var	452.0440
S.E. of regression	380.0955	Akaike info criterion	15.00973
Sum squared resid	1027335.	Schwarz criterion	15.15442
Log likelihood	-78.55353	Hannan-Quinn criter.	14.91653
F-statistic	2.307821	Durbin-Watson stat	1.009377
Prob(F-statistic)	0.163284		

غانا

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 12/22/19 Time: 23:43
Sample: 2007 2017
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	54.06386	10.80418	5.003976	0.0016
INDS	0.016983	0.016672	1.018652	0.3423
AGR	-0.003653	0.141309	-0.025848	0.9801
SERV	-0.052245	0.067149	-0.778048	0.4620

R-squared	0.262050	Mean dependent var	43.00101
Adjusted R-squared	-0.054214	S.D. dependent var	13.87069
S.E. of regression	14.24172	Akaike info criterion	8.425516
Sum squared resid	1419.787	Schwarz criterion	8.570206
Log likelihood	-42.34034	Hannan-Quinn criter.	8.334310
F-statistic	0.828579	Durbin-Watson stat	0.924168
Prob(F-statistic)	0.518899		

الفلبين

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 12/22/19 Time: 23:34
Sample: 2007 2017
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	363.2065	270.9795	1.340346	0.2220
INDS	-0.205183	0.558202	-0.367578	0.7240
AGR	-0.697859	1.517851	-0.459768	0.6596
SERV	0.309826	0.603781	0.513144	0.6236

R-squared	0.060559	Mean dependent var	382.7810
Adjusted R-squared	-0.342059	S.D. dependent var	491.2193
S.E. of regression	557.4793	Akaike info criterion	15.76002
Sum squared resid	2175482.	Schwarz criterion	15.90470
Log likelihood	-82.68008	Hannan-Quinn criter.	15.66881
F-statistic	0.150413	Durbin-Watson stat	2.106741
Prob(F-statistic)	0.926158		

مصر

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 12/23/19 Time: 00:01
Sample: 2007 2017
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	233.8997	59.51602	3.930030	0.0057
INDS	0.020700	0.048402	0.427662	0.6817
AGR	0.129520	0.495183	0.261560	0.8012
SERV	-0.028695	0.117102	-0.245047	0.8134

R-squared	0.031627	Mean dependent var	246.5139
Adjusted R-squared	-0.383390	S.D. dependent var	67.82654
S.E. of regression	79.77607	Akaike info criterion	11.87161
Sum squared resid	44549.55	Schwarz criterion	12.01630
Log likelihood	-61.29387	Hannan-Quinn criter.	11.78041
F-statistic	0.076206	Durbin-Watson stat	0.305385
Prob(F-statistic)	0.970870		

اندونيسيا

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 12/22/19 Time: 23:53
Sample: 2007 2017
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	786.2006	126.7203	6.204221	0.0004
INDS	0.057641	0.088729	0.649530	0.5367
AGR	0.660684	0.818770	0.806922	0.4463
SERV	-0.186806	0.266422	-0.701164	0.5058

R-squared	0.107140	Mean dependent var	787.2230
Adjusted R-squared	-0.275515	S.D. dependent var	199.5542
S.E. of regression	225.3739	Akaike info criterion	13.94869
Sum squared resid	355553.9	Schwarz criterion	14.09338
Log likelihood	-72.71778	Hannan-Quinn criter.	13.85748
F-statistic	0.279991	Durbin-Watson stat	0.296857
Prob(F-statistic)	0.838372		